

الركود.. ومستقبل الشركات المساهمة الجديدة

قيام الشركات الإنتاجية - أقصر الطرق لعلاج الركود... وتجاوز الأزمات بسوق الأسهم

عبد النبي
الشعلة



○ عبد النبي الشعلة ○

ومتى سيتم هذا التداول ؟
- قال الأستاذ عبد النبي الشعلة:
حتى الآن لم يتم تحديد أو تخصيص
اسهم بعينها لدول معينة.. كل فرد عربي
وكل مؤسسة عربية سواء كانت عامة أو
خاصة لها الحق في المساهمة بهذه الشركة
بالإضافة الى ذلك فإننا لم نحدد حتى الآن
الحد الأقصى للمساهمة لكن المعروف ان
راسمال الشركة المصرح به يبلغ بليون
دولار وعند الاكتتاب ينبغي ان ندفع ٢٠٪
من هذا الرقم تسالتي عن كيفية تداول
اسهم شركتنا في السوق المحلية ؟ اقول
سوف يتم تداولها كما يتم تداول الاسهم
بالشركات البحرينية المساهمة المعفاة
الأخرى وينفس الكيفية في هذه المرحلة..
وذلك حتى تصل الى مرحلة تنظيم سوق
الاسهم في اطار البورصة المزمع انشاؤها
قريبا.
ايضا اؤكد انه يمكن للعرب المقيمين في
البحرين المساهمة في هذه الشركة.. كما
يمكن للمؤسسات العربية المساهمة فيها
وكذلك للشركات العربية الاجنبية المشتركة
المساهمة فيها بشرط ان لا يقل حجم
مساهمة الجانب العربي في هذه الشركات
عن ٥١٪ من اجمالي رأس المال.
وعلى اية حال الشركة سوف تبدأ
اعمالها بعد الانتهاء من الاكتتاب العام و
المحدد بشهر أغسطس من هذا العام بعد
ذلك سيتم ادراج اسهمها في مركز تسويق
وتوزيع المعلومات التابع لقسم البورصة
بوزارة التجارة والزراعة حتى يمكن تداول
اسهمها حيث ستطبق عليها.. كما قلت نفس
شروط قانون الشركات الخاص بالشركات
البحرينية المساهمة المعفاة..

بمعنى اخر.. هل الركود الراهن في سوق
الاسهم يمكن ان يؤثر على مدى اقبال
المستثمرين لشراء اسهم الشركة العربية
للاستثمار الزراعي ؟
حاليا.. المستثمر العربي اصبح واعيا
ومدركا.. وعزوفه عن الاستثمار في سوق
الاسهم القائمة تحت الشروط والظروف
الآتية.. له ما يبرره.. ذلك لان هذه السوق
قامت على اساس شركات انشئت خصيصا
للمضاربة.. لكنها لم تكن قائمة على اسس
سليمة.. لذلك انهار السوق..
من ناحية اخرى واذا نظرنا الى المستثمر
العربي او الخليجي سنجد انه غير مستعد
ان يدخل السوق تحت الظروف الحالية..
لكن واذا وجد فرصة تعتمد على اسس
اقتصادية صحية ومقبولة علميا فإنه لن
يتردد في شراء اسهم الشركات التي يتم
انشاؤها على هذا الاساس..
وعلى سبيل المثال سنجد ان اكبر دليل
على ذلك - اننا لم نجد صعوبة في الحصول
على المؤسسين عندما شرعنا في تأسيس
الشركة العربية للاستثمار الزراعي بل
والاكثر من هذا سنجد ان المؤسسين قد
ساهموا بنسبة ٥٠٪ من رأس المال - اي
بزيادة قدرها ١٥٠٪ عما مضت عليه
القوانين التي تقضي بضرورة مساهمة
المؤسسين ب ٢٠٪ من اجمالي رأس المال
كحد ادنى وقت تأسيس الشركة المساهمة
وهذا في حد ذاته يعتبر عاملا من العوامل
التي تشجع على المساهمة في شركتنا
ومثيلاتها على وجه التحديد.. نظرا لتوافر
الثقة !!
قلت: نتبع قليلا عن مستقبل عمل
الشركات المساهمة الجديدة في ظل
الايضاع الاقتصادية الراهنة وننتقل الى
كيفية تداول الشركة العربية للاستثمار
الزراعي لاسهمها بالسوق المحلية كيف

كتب: اسامة مهران
على الرغم من الركود الذي يسود سوق الاسهم البحرينية حاليا
وبعبدا عن مظاهر تقلص الحركة في الشركات المساهمة التي انشئت في
البحرين والمنطقة خلال السنوات الماضية ضرب بعض المساهمين
العرب عرض الحائط بكل هذه المحاذير- وقرروا انشاء شركة عربية
للاستثمار الزراعي.. وبالفعل تم تسجيلها في البحرين على اساس انها
شركة بحرينية مساهمة معفاة - بحيث يمكنها طرح اسهما للتداول
بسوق الاسهم المحلية.
السؤال: كيف ستعمل هذه الشركة في
ظل هذه الاوضاع ؟
ماهي خطتها لكسر حلقة الركود والقفز فوق
المعطيات الراهنة ؟
«شركات لتجاوز العقبات»
يقول السيد عبد النبي الشعلة عضو
مجلس ادارة الشركة الجديدة ممثلا عن
البحرين - اذا كان هناك اي مشروع او اي
شركة جديدة يمكنها تخطي العقبات
الموجودة- فإنني اعتبر هذه الشركة من
النوع الذي يمكنه تجاوز تلك العقبات..
لكن واذا تعرضنا للعقبات التي يمكن ان
تعرض اي مشروع استثماري عربي
مشترك سنجد ان سببها الرئيسي لا يخرج
عن ان المستثمر العربي في الوقت الحاضر
يتجه للاستثمار في المشاريع غير الانتاجية
ولو تم توجيه جزء كبير من الانشطة
والاستثمارات الى مشاريع انتاجية لما
تفاقت حدة الركود الراهنة ووصلت الى
ماهي عليه الآن..
ايضا ولو كان المستثمر العربي قد قام
بتوجيه استثمارات الى مشاريع انتاجية
مثل ما تهدف اليه الشركة العربية
للاستثمار الزراعي - وتجنبنا للمضاربات في
اسهم الشركات التي تم تأسيسها
خصيصا للمضاربة - لو كان قد حدث ذلك.

سلك تجد خطة السعودية الرامية الى تحويل المملكة الى دولة صناعية في زمن قياسي

الفنشة الاخيرة التي اصدرتها الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك)
حول نتائج الاستثمارات الصناعية التي انجزتها الشركة خلال الاعوام الاخيرة .
والصناعات الاخرى التي ستدخل طور الإنتاج خلال العام الحالى والعام القادم
تجسد خطط المملكة الرامية الى تنويع مصادر الدخل في فترة زمنية محدودة بدلا من
الاعتماد على مصدر واحد قد ينضب في يوم ما او يجد العالم له بديلا .



○ م . عبدالعزيز الزامل ○

وهذه الانجازات التي تمت في زمن
قياسي تمثلت في عدة مصانع منها الشركة
السعودية للحديد والصلب (حديد) التي
تجاوزت طاقتها الانتاجية من اسياخ
وقضبان التسليح خلال العام الماضي ٩٠٠
الف طن وحقت مبيعات قيمتها اكثر من
٨٠٠ ملايين ريال خلال نفس العام .
ورغم ان هذه الشركة قد اصابها بعض
لخسائر خلال العام الماضي بسبب ارتفاع
كثايف الانتاج من جهة ، وتدنى اسعار
التسويق من جهة اخرى نتيجة للركود
عالمي في صناعة الحديد والصلب ،
مناخسة الشركات الاجنبية باغراقها سوق
لمملكة من منتجاتها المائلة وباسعار
شدنية .. الا ان المسؤولين في الشركة
تخذوا الاجراءات الكفيلة على ذلك . وفي
هذا الاطار تم تقليل تكاليف الانتاج مع
اداية هذا العام اضافة الى الزام مقاولي
شرايع الحكومية بشراء احتياجاتهم من
حديد من مصانع سابك .
اما الشركة السعودية للبتروكيماويات
التي بدأت الانتاج في اكتوبر عام ١٩٨٤
بري رغب طاقات جميع وحداتها الانتاجية
تداء من مايو الماضي لتصل الى ٦٥٦ الف
طن من الايثيلين و٤٥٤ الف طن من ثاني
كبريتيد الايثيلين و٢٨١ الف طن من
ميثانول الصناعية الخام و٢٩٥ الف طن
من سولفور و٢٧٧ الف طن من الصردا
للبتروكيماويات بنهاية الربع الثالث من عام
١٩٨٤ انتاج مادة الايثيلين . ومع بداية
الربع الثاني من هذا العام اصبحت جميع
وحداتها منتجة حيث بلغت الطاقة السنوية
٤٥٥ الف طن من الايثيلين و٢٢٠ الف طن
جلايكول الايثيلين و٢٠٥ الف طن بولي
ايثيلين .
اما الشركة العربية للبتروكيماويات فقد
بدأت مؤخرا اعمال ما قبل التشغيل
استعدادا لبدء الانتاج في اغسطس هذا
العام بطاقة سنوية قدرها ٥٠٠ الف طن من
الايثيلين .
وهناك شركات اخرى تحت الانشاء
منها على سبيل المثال لا الحصر الشركة
الوطنية للبلاستيك وتبدأ في الربع الاول من
عام ١٩٨٦ انتاج كلوريد الفينيل الاحادي
بطاقة سنوية قدرها ٣٠٠ الف طن . كما

وما تردت اوضاع سوق الاسهم ووصلت الى
ما وصلت اليه حاليا..
في نفس الاتجاه - واذا نظرنا الى
مشروع الشركة العربية للاستثمار
الزراعي سنجد انه يمكن ان يؤدي الى
إعادة الثقة في سوق الاسهم نتيجة لان
تداول اسهم المساهمين سيتم في شركة
انتاجية- لأنها ستعمل بالفعل في قطاعات
انتاج بالدرجة الأولى.
والاكثار من الدخول في مثل هذه
المشاريع يمكن ان يخفف من حدة الركود
ذلك لان طريق قيام هذه الشركة- ومثيلتها
سيؤدي الى توجيه استثماراتنا داخل
الوطن العربي وبالتالي الى إيجاد مجال
للمساهمة في الناتج القومي وتوفير فرص
عمل للخبرات المحلية.. وتوافر هذه العناصر
من شأنه ان يؤدي الى تنشيط الاقتصاد..
لذلك يجب الاتجاه الى تأسيس مزيد من
الشركات الانتاجية التي تؤدي الى الحد من
التسرب الحاصل لاموالنا الى الخارج..
الوعي الاستثماري
وموقف السوق
قلت: ولكن.. اذا كان كل هذا يمكن ان
يساهم بشكل او اخر في علاج ظاهرة
الركود الذي نعاني منه حاليا فهل يمكن
سحب نفس المعطيات على سوق الأسهم ؟